

رجل الأعمال والخبير الاقتصادي يؤكد في حوار مع الغد وجوب معالجة الإنفاق الحكومي بالاستعانة بالقطاع الخاص

ابو غزالة: لن تفيديك الشمسية اذا كان حذاؤك مثقوبا ولن يفيدنا الحديث عن عدم تأثر الأردن بالأزمة العالمية

محمد الرواشدة ويوسف ضمرة

عمان - يرى رجل الأعمال والخبير الاقتصادي طلال ابو غزالة ان الازمة الاقتصادية المالية العالمية، ستؤثر سلبا على اقتصاديات جميع الدول بلا استثناء، ما يستدعي اتخاذ اجراءات وقائية وسريعة للتخفيف من آثارها والخروج منها بأقل الاضرار.

ويطالب ابو غزالة الذي يرأس مؤسسة عالمية، يعمل في خدمتها 2000 مهني من خلال 71 مكتبا في الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، تركيا، الهند، روسيا، قبرص، باكستان والصين، الحكومة الاردنية بالجوء الى الإجراءات الحمائية لاقتصادها، حتى تقلل من الآثار السلبية اللازمة المالية.

وفي هذا الصدد، يقول ابو غزالة انه لا ينادي بالإجراءات الحمائية،

"لكن شركائي (شركاء الاردن) في العالم يفعلون ذلك، ولا يجوز ان ابقى اشاهد، يجب ان توقف الاردن نعمة تحرير الاقتصاد وعليها اتخاذ اجراءات حمائية".

ويضيف "نحن لن يفيدنا الحديث بأننا لم نتأثر بالأزمة، والعالم يدخل مرحلة الكساد، وليس الانكماش. بمعنى ان البضائع تنكس وستباع بخسائر ويتم تسريح العمال، ويجب ان نحمي انفسنا من ذلك وليس هناك سبب لعدم اتخاذ اجراءات لحماية اي قطاع اقتصادي من الانهيار".

وتوقع ان يرتفع سعر برميل النفط عند نهاية العام الى 100 دولار، مبيانا ان الشركات النفطية والادارة الاميركية لن تسمح باستمرار انخفاض سعر النفط، داعيا الحكومة الى اتخاذ الترتيبات لمواجهة

ارتفاع اسعار النفط وآثارها على الاقتصاد الوطني.

واعتبر ان من المشاكل التي ستظهر في الاردن، جراء الازمة المالية العالمية "تفاقم عجز الموازنة" ما يتطلب الاقتراض، الا انه لا ينصح بذلك، لأن "الاقتراض عبء اضافي أيضاً على كاهل الاقتصاد، واللجوء لفكرة زيادة الضرائب امر ليس بالسهل في ظل الظروف الحالية التي تشهد ركوداً".

لذلك، يقترح لمواجهة ذلك "معالجة حجم الإنفاق الحكومي" الذي وصفه بـ"الكارثي"، خصوصا وانه يصل الى 55% من الناتج المحلي الاجمالي، مشيرا الى ان المعالجة تتم عبر "الاستعانة بالقطاع الخاص، بأن يتولى كثيرا من المشاريع، عوضا عن الدولة وبدلاً من أن تأخذ منهم اربحا تحصل على الضرائب في الدخل".

من جانب آخر، فإن أبو غزالة الذي رفع قضايا ضد استملاك أرض له من قبل امانة عمان، لصالح مشروع العبدلي، ينفي أن يكون دفاعه عن هذه الارض ذا طابع شخصي، ويعتبره "دفاعا عن سيادة القانون، فكل الناس الذين استملاك أراضيهم ظلماً سكتوا، طلال ابو غزالة لا يسكت على الظلم".

ويرى أن "وضعنا كمؤسسة كبيرة وعالمية ودولية، ونحن الوحيدون الذين حضروا اجتماع العشرين لشركات المحاسبة الكبرى في العالم، وكنا نحن الوحيدين من خارج العالم الغربي، فنحن مؤسسة لا يسمح لنا ان نكون شخصيين".

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

• لماذا الأردن لم يستقبلها؟
- هذا السؤال يجب توجيهه للنظام المصري الأردني، ولكن ربما للبنان ظروفه القاسية التي جعلته يتخذ نظاما قاسيا.
• كما تلمون فقد طرح مشروع مسودة قانون ضريبة الدخل الموحد؟ فما رأيك به؟
- يجب مناقشته مع القطاعات المعنية، وإجراء بحث حقيقي ودراسة مفصلة له، وتأثيره على النشاط الاقتصادي، وعند اخذ رسم من الرابك على سبيل المثال، يجب معرفة اثره على الملكية مقابل منح 30 دينارا للخزينة.
• وانا لست مع اي تخفيض او زيادة على الضريبة قبل معرفة الآثار المترتبة على كل قطاع، لأن قلقي على الاقتصاد، وأريد الضرائب الاقل ضرا.
• وبالنتيجة ينبغي ان لا ننام وكأن شيئا لم يحدث، وهذه أزمة لا ذنب لنا فيها، لكننا جزء من العالم، وسنكون من ضحاياها بدرجات متفاوتة، ونحن بدرجة متوسطة، لأن اعتمادنا على الغرب قليل.
• من ناحية مختلفة، نود ان نسأل حول آخر التطورات بخصوص الخلاف بين مستكم وأمانة عمان الكبرى حول قضية استملاك مبان واراض لكم تقع ضمن فكل مؤسسات مجموعة العشرين والاتحاد الاوروبي، يؤكدون على أنهم لن يلجأوا الى الحمائية، ولكن كل دولة تمارس الحمائية.

وهنا لا بد ان نشير الى ان اوامنا عندما اعان عن خبطة لـ 800 بليون دولار من اجل عمل مشاريع في البنية التحتية، اتبعها بالقول انه لن تعمل لأي شركة غير اميركية، وهي حماية بجهومها، والعمال سيعدون الى الحمائية.
انا لا انادي بها، لكن شركائي في العالم يفعلون ذلك والا لا يجوز ان ابقى اشاهد ويجب ان توقف الاردن نعمة تحرير الاقتصاد وعليها اتخاذ اجراءات حمائية. ويمكن تنفيذ ذلك بأن تنزل السلطة التنفيذية بهذا المشروع الى الاسفل، والى كل القطاعات الانتاجية، وتقول لهم تعالوا كيف نستطيع حمايتكم؟ ونخرج بتوصيات من قطاع الى اوسع، لتقول بأننا نحمي اقتصادنا.
وهنا استذكر قول "وارن بفت" اغنى رجل في العالم "لن تفيدك الشمسية في حال كان حذاؤك مثقوبا"، ونحن لن يفيدنا الحديث أننا لم نتأثر بالأزمة، والعالم يدخل مرحلة كساد، وليس انكماش. بمعنى ان البضائع تنكس وستباع بخسائر وسيتم تسريح العمال، ويجب ان نحمي انفسنا من ذلك وليس هناك سبب لعدم اتخاذ اجراءات لحماية اي قطاع اقتصادي من الانهيار. وعلى الرغم من سماعي تلك التصريحات في كل مؤتمر عالمي اخره، اي محاربة الحمائية، من الدول، الا ان ذلك مجرد تصريح، فهم داخليا في اجتماعاتهم لا يستطيعون عمل اتفاقيات فاعلة، ولا يوجد خطة واحدة في اي مجموعة بالعالم، ومن ضمنها دول الاتحاد الاوربي.

يجب ان يجتمع الخبراء والاتفاق على تلك الاجراءات، ودعم القطاعات الاقتصادية. ومن الدول العربية التي ادركت ذلك لبنان والذي بات اقوى وضع مالي في المنطقة، لانهم اتبعوا ذلك للحماية. فمحليا، قطاع تصنيع الاثاث واحد يجب دعمه، حتى لا يتعرض للمنافسة قوية، ومنذ قمة ابطفاة انهارت منظمة التجارة العالمية، وهي في حالة موت سريري، لكن لا يريد احد ان ينجيها.

• ألا يمكن ان يحدث حل عربي لمواجهة تداعيات الأزمة؟
- انا عربي قومي، وارتيبي جزء من قوميته. لكن الاتحاد الاوربي لا يفعل ولا يخطط سويا، وجميل الحديث عن الحل العربي، لكن الواقع يحتم على كل دولة تتخذ اجراءات الحماية الخاصة، ولبنان من الاسفل الى الاعلى، وليس بإعطاء الحلول من الاعلى.

ذكرت أن لبنان مستفيد نتيجة الحماية والقوانين التي فعلها كيف ذلك؟
- لبنان يستفيد ورائع من سويسرا لأن النظام اللبناني مضمون، ويات اقوى من أي وقت مضى.

كل الاشياء التي ادت الى الازمة، وخصوصا موضوع الفوائد التي كانت تعيش عليها تلك المؤسسات لكنه ليس نظاما اقتصاديا كاملا، وهو أحد اساليب المتاجرة الجيدة وحجمه 60 بليون دولار.
• محليا، ما هو المطلوب لتعامل مع الأزمة بشكل يخفف على الاقتصاد الوطني من آثارها؟
- في بداية الازمة، كان البعض سعيدا، لأننا في الاردن الاقل تضررا، لكن في أزمة الاقتصاد الحقيقي التي بدأت بالبقاء ظلالتها على الاقتصادات، هناك اعتبارات اخرى.

اوجه صرخة الى اتباع كل ما تنبه له دول العالم وتفعل عكسه، فكل مؤسسات مجموعة العشرين والاتحاد الاوروبي، يؤكدون على أنهم لن يلجأوا الى الحمائية، ولكن كل دولة تمارس الحمائية.

وهنا لا بد ان نشير الى ان اوامنا عندما اعان عن خبطة لـ 800 بليون دولار من اجل عمل مشاريع في البنية التحتية، اتبعها بالقول انه لن تعمل لأي شركة غير اميركية، وهي حماية بجهومها، والعمال سيعدون الى الحمائية.

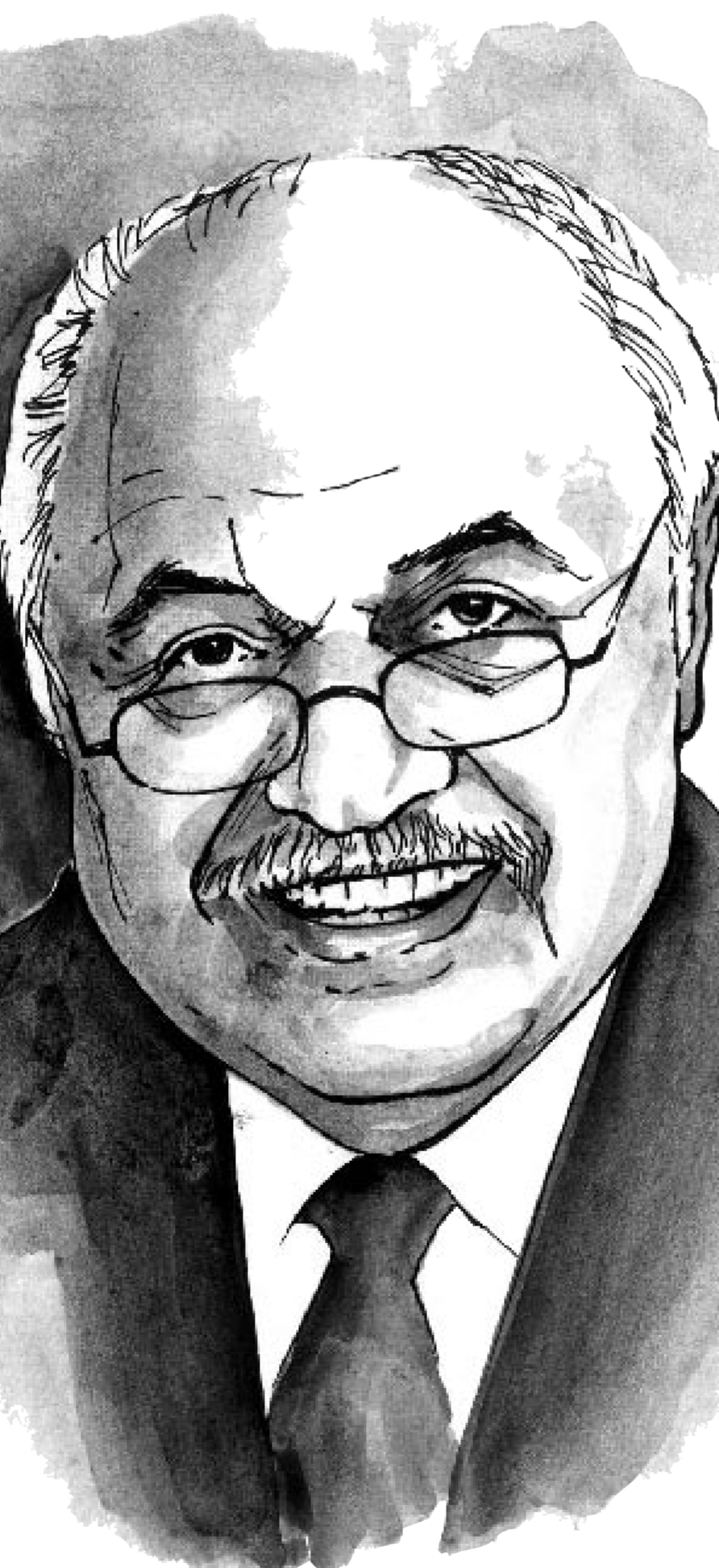
انا لا انادي بها، لكن شركائي في العالم يفعلون ذلك والا لا يجوز ان ابقى اشاهد ويجب ان توقف الاردن نعمة تحرير الاقتصاد وعليها اتخاذ اجراءات حمائية. ويمكن تنفيذ ذلك بأن تنزل السلطة التنفيذية بهذا المشروع الى الاسفل، والى كل القطاعات الانتاجية، وتقول لهم تعالوا كيف نستطيع حمايتكم؟ ونخرج بتوصيات من قطاع الى اوسع، لتقول بأننا نحمي اقتصادنا.

وهنا استذكر قول "وارن بفت" اغنى رجل في العالم "لن تفيدك الشمسية في حال كان حذاؤك مثقوبا"، ونحن لن يفيدنا الحديث أننا لم نتأثر بالأزمة، والعالم يدخل مرحلة كساد، وليس انكماش. بمعنى ان البضائع تنكس وستباع بخسائر وسيتم تسريح العمال، ويجب ان نحمي انفسنا من ذلك وليس هناك سبب لعدم اتخاذ اجراءات لحماية اي قطاع اقتصادي من الانهيار. وعلى الرغم من سماعي تلك التصريحات في كل مؤتمر عالمي اخره، اي محاربة الحمائية، من الدول، الا ان ذلك مجرد تصريح، فهم داخليا في اجتماعاتهم لا يستطيعون عمل اتفاقيات فاعلة، ولا يوجد خطة واحدة في اي مجموعة بالعالم، ومن ضمنها دول الاتحاد الاوربي.

يجب ان يجتمع الخبراء والاتفاق على تلك الاجراءات، ودعم القطاعات الاقتصادية. ومن الدول العربية التي ادركت ذلك لبنان والذي بات اقوى وضع مالي في المنطقة، لانهم اتبعوا ذلك للحماية. فمحليا، قطاع تصنيع الاثاث واحد يجب دعمه، حتى لا يتعرض للمنافسة قوية، ومنذ قمة ابطفاة انهارت منظمة التجارة العالمية، وهي في حالة موت سريري، لكن لا يريد احد ان ينجيها.

• ألا يمكن ان يحدث حل عربي لمواجهة تداعيات الأزمة؟
- انا عربي قومي، وارتيبي جزء من قوميته. لكن الاتحاد الاوربي لا يفعل ولا يخطط سويا، وجميل الحديث عن الحل العربي، لكن الواقع يحتم على كل دولة تتخذ اجراءات الحماية الخاصة، ولبنان من الاسفل الى الاعلى، وليس بإعطاء الحلول من الاعلى.

ذكرت أن لبنان مستفيد نتيجة الحماية والقوانين التي فعلها كيف ذلك؟
- لبنان يستفيد ورائع من سويسرا لأن النظام اللبناني مضمون، ويات اقوى من أي وقت مضى.



مراقب، يكون لأجهزة الدولة فيه، القدرة على السيطرة على القطاع المالي والإلزامه التقيد بالمعايير وسلامتها.
كل ذلك يحتاج الى حوار، لكن ادارات البنوك ومن لهم مصلحة ببقاء الامور على حالها، لن يسمحوا بحصول ذلك. وما سيحدث، هو دخول ادارة اوامنا في صراع مع تلك المصارف وقواها، واخشى على اوامنا منهم، ففي تاريخ اميركا سقط 3 رؤساء اميركيين بسبب المصارف، وخصوصا من المستثمرين الصهاينة يسيطرون عليها.
وأتمنى ان ينصر اوامنا، وفي حال تم ذلك، فإن فرض رقابة مالية، سيحتاج الى عمل تشريعي، وتصويت الكونغرس وغيرها من الاجراءات التي يستغرق اصدارها سنوات.
وبالمنااسبة، حضرت قمة المجلسين في مجموعة العشرين، حيث وجدنا ان نصف القرارات كانت من المحاسبية، وطريقة عملها، وخصوصا احتساب القيم وكنت في مجلس معايير المحاسبة الدولية.
ومن واقع خبرتي في ذلك المجلس، اقول ان صياغة معيار واحد يحتاج الى 3 سنوات، لأن اجراءاتها طويلة جدا وتشهد نقاشا على مستوى العالم.
• هل تتوقع سقوط مزيد من البنوك الاميركية، وخصوصا من الصف الاول مثل سيتي جروب او بنك اوف اميركا، كاستمرار لتداعيات الأزمة، كما حدث مع ليمن برنزا؟
- يوجد امران، إما ان تخضع البنوك لرقابة او

البنوك فنياً مغلقة. ونحن كمؤسسة نعمل على صياغة فحوص واختبارات لاكتشاف قدرة المؤسسات على الاستمرار.
البنوك الاميركية كلها مغلقة، ضحكت عندما كنت اشاهد الاخبار التي اوردت نياً صحافيا مفاده ان البنوك الاميركية تريد اعادة الاموال التي حصلت عليها من الحكومة الاميركية.
فهذه البنوك تسعى عبر القبول انها تستعيد الاموال الى التهرب من الخضوع للاختبارات التي تجريها الادارة الاميركية عليها، لقياس قدرتها على الاستمرار، وبهذه الطريقة تحاول الهروب من ذلك، لكن كل البنوك بحاجة الى ضخ مزيد من الاموال.

وبصراحة، فإن ادارة الرئيس الاميركي براك اوباما، ورثت مشكلة كبيرة وكل ما تملكه هو التخفيف من حجم هذه الكارثة.
• ان أزمة 1929 استغرقت وقتاً طويلاً قبل تعافي الاقتصاد الاميركي، فهل ترى ان ادارة اوامنا تشبه تاريخيا ادارة فرانكلين روزفيلت الذي تولى مهمته من هيربرت هوفر عام 1933 في ظل الكساد الكبير، وتمكن من النهوض بالاقتصاد ام انه سيفشل؟
- هنا لا بد ان اشير الى ان من يتوقعون استمرار تدهور اسعار النفط، فاقول ان هذا غير صحيح، وأنا اتوقع وصول سعر برميل النفط قبل نهاية هذا العام، أكثر من 100 دولار للبرميل، والا ستفلس شركات النفط.

وما حصل من تلك الشركات عند تفجر الأزمة المالية العالمية هو انخفاض في الاسعار نتيجة الأزمة. اما الحديث عن الطلب والعرض كآلية في الاسواق، ومحدد لمستويات اسعار النفط، فهو امر غير صحيح، وبمثال بسيط، فإنه عندما نزل سعر برميل النفط من 100 دولار الى 50 دولارا، هل كان جراء توقف سيارتين من كل 3 سيارات من تلك النوع، ونفس الشيء الطائرات والبواخر، فهذا امر غير صحيح، ولا يخضع آليات الطلب والعرض.

شركات النفط ليس لها مصلحة في انخفاض سعر النفط، وكذلك الحكومة الاميركية التي تراجعت ايراداتها بسبب خسائر من عائدات الضرائب التي كانت تتقاضاها من الاسعار المرتفعة، وقبل نهاية هذا العام أتوقع ان تعود الاسعار الارتفاع الى 100 دولار.

• هناك من يقول أن الرأسمالية ستنتهي، أو أوشكت على ذلك؛ الى أي مدى يمكن للعالم ان يتق بمقولة من هذا النوع؟
- الرأسمالية لم تنته، ولن تنتهي، وليس لها بديل، ومشكلة الاقتصاد الاميركي، بانعدام قدرة الدولة على الرقابة، ولو كانوا يتبعون السياسة التي تنتهج في الاقتصاد الوطني، لما حدثت تلك الأزمة.

الاقتصاد الأردني رأسمالي، لكن هناك قدرة وأجهزة رقابة قادرة على طلب ميزانية البنوك في المملكة، أما في الولايات المتحدة فهذا الامر لم يكن مسموحا بحدوثه، إذ ان تلك البنوك الاميركية كانت تقرض 100 مرة ضعف رأسمالها، وهذا من بين الاسباب التي منحت تلك البنوك قدرة أكبر على المنافسة.

لذلك اقول ان هذه الازمة ليس لها مثيل، حتى أزمة عام 1929، والاقتصاد العالمي سيحتاج الى 10 سنوات ليتعافى من الازمة المالية العالمية، لأن اعادة ترتيب الامور تستغرق وقتا طويلا، وهنا لا بد ان نتطرق الى بعض الجهود التي تبذلها المؤسسات الدولية للمساعدة في حل الأزمة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وما سيتم فعلا لمعالجة الازمة خلال السنوات المقبلة، هو تصحيح النظام الاقتصادي الحالي، وتحويله من اقتصاد ليبرالي حر الى اقتصاد رأسمالي

• كيف ترى تأثير الازمة المالية العالمية على الأردن؟ وما هي التأثيرات المباشرة؟
- الحديث عن هذا الامر المهم والخطير يجعل الانسان في حيرة من امره، فقبل ان نتحدث علينا الاجابة عن هذا التساؤل: هل يجب ان نتحدث بصراحة ونثير اللق بين الناس ام ان نترث؟ فالحديث بصراحة، قد يؤدي الى ردود فعل، ومن الممكن ان يثير الفزع والخوف والارتباك.

لكني سأخذ موقفا متوازنا. لا اعتقد من متابعي ان هناك وعيا كافيا بهذه المشكلة وآثارها، وهناك دوما تحرك للتقليل من آثارها.

وعلى ارض الواقع، فإن كل ما ظهر حتى الآن من تداعيات في الازمة المالية العالمية هو ما يتعلق بالسوق الوهمي (السوق المالي)، والذي لا يدخل في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الاقتصاد الاساسي لم يتأثر عالميا ومحليا بعد. ولكن تبقى مشكلتنا اقل من غيرنا.

في الازمة المالية العالمية يبقى دورنا وتأثرنا هامشيا، لأنه لا يوجد لدينا سوق مالي عالمي كما حدث في دبي، فهي التي تلقت الضربة الاقسى.

وما يدور من حديث في الاسواق الغربية من خطط تقاؤ، هو محاولات لاستيعاب التأثيرات التي تفتقر، وهدفها دعم اسواق المال، لكن لم يدخلوا في مشكلة الاقتصاد الاساسي التي تعرضت اليها سابقا، وتعلق بالشركات المنتجة، مثلا على ذلك جنرال موتورز والبواخر وغيرها.

نحن في الاردن في مرحلة حساسة، لأن اقتصادنا صغير، يعتمد في كثير من جوانبه على الخارج بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة.

ومن المشاكل التي ستظهر لدينا، تقاوم عجز الموازنة والذي يحتاج تمويله الى الاقتراض، لكن الوضع سيكون اصعب كلما مر الوقت في ايجاد التمويل، لأن السوق ليس سوق اقتراض، ومن المعلوم أن الاقتراض عبء اضافي ايضا على كاهل الاقتصاد، واللجوء الى فكرة زيادة الضرائب، امر ليس بالسهل في ظل الظروف الحالية التي تشهد ركودا.

لكني اجد الحل الأمثل بمعالجة حجم الإنفاق الحكومي، والذي يعتبر كارثيا، خصوصا انه يصل الى 55% من الناتج المحلي الاجمالي، وتجب معالجته عبر الاستعانة بالقطاع الخاص، بأن يتولى كثير من المشاريع عوضا عن الدولة، وبدلا من تأخذ منهم ارباح تحصل على الضرائب في الدخل.

• قامت الحكومة الأردنية في آذار (مارس) 2008 بشراء جزء من ديونها لنادي باريس، وحينها كانت الظروف استثنائية عندما كانت اسعار العملات تحلق بالدولار يهوي، فهل انت مع تلك الصفقة؟
- لا يجوز في ابداء الراي في هذا الامر، لأنني لست مطلع على كافة تفاصيل الموضوع.

كل الدول تقترض وحتى الولايات المتحدة، فإن نصف دخلها القومي هو من الاقتراض، لكن الاقتراض ليس سياسة اقتصادية صحيحة، وهي سبب الازمة المالية الحالية او احد اهم مسبباتها.

• ذكرت في اجابتك السابقة حول الازمة المالية العالمية، آثارها على القطاع المالي العام، لكن هناك انكماش آخرى على المواطنين، باتوا يلمسونها؟ فهل لك ان تحدثنا عنها؟
- يوجد جدل في الأردن، حول هل نحن في تناطؤ ام انكماش، وهل نستصل الى نمو سالب فبيدأ الاقتصاد بعد ذلك بالانكماش؟ نحن في مرحلة انخفاض في النمو، وستصل الى مرحلة الانكماش كما هو عالميا ونسبة 3%.

ومن وجهة نظري، فإن الاقتصاد العالمي سينكمش ليعيل في نهاية العام الى انكماش بنسبة 5%، وسيؤازري هذه النسبة، تعطل في الطاقة الانتاجية والبيطالة وغيرها من الآثار السلبية، بمعنى ان الاقتصاد العالمي سيقفل، والبضائع ستكسد، وبالتالي سيصاب الاقتصاد الانتاجي بالمشكلة بشكل مباشر، ما سيظهر تراجع البيع والاستيراد والخدمات، وهو ما تتداخل مع محليا مع العالم، ولو بقينا ننتظر ألف سنة بأن الاردن لن يصاب بالانكماش، فهذا ليس صحيحا.

• تكثرت الانكماش والتقلص في حجم الاقتصادات الدولية، لكن هنالك تقارير عديدة تؤكد انه في نهاية هذا العام ستحسر الازمة المالية العالمية، خصوصا ان هناك بعض البناور، ما رأيك؟
- هذا جزء من السياسة الاعلامية الاميركية للتغطية على حجم الكارثة المقبلة، وهي غير صحيحة، نحن نتحدث عن أزمة مالية ستمتد الى 10 سنوات، ومن يتحدث عن 6 اشهر متيقنة، كلامه غير دقيق، فالأزمة بدأت منذ الربع الأخير من العام الماضي وستستمر.

وعند الخوض في بعض التفاصيل وقراءة الارقام، نلاحظ ان حجم رؤوس اموال البنوك في الاقتصاد الاميركي يصل الى 1,3 تريليون دولار، فيما سيصل حجم خسائرها الى 3,1 تريليون دولار. فهذه